شكوك في مساعي بايدن لتوظيف الهند ضد الصين وروسيا

جعفر الجعفري
كاتب ومحلل سياسي

ركّزت مراسم الاستقبال التاريخي لرئيس وزراء الهند ناريندرا مودي في البيت الأبيض على الأبعاد الشكلية الاحتفالية: السجادة الحمراء بحضور نحو ٧ آلاف من المدعوين، وإلقاء الزائر خطاباً أمام جلسة مشتركة لمجلسي الكونغرس، وذلك طمعاً من الرئيس جو بايدن في القفز عن مآزقه المتواصلة، وآخرها إدانة نجله هنتر بتجاوزات ضريبية، وربما أهمها سعيه للخروج من مأزق أوكرانيا بأقل الخسائر، وتوزيع مردود الهزيمة على عدة أطراف دولية.

الرئيس الأميركي أسرف في مديحه لضيفه الزائر وتكريمه، مؤكداً أن علاقات البلدين من بين "الأكثر أهمية وتأثيراً" في العلاقات الدولية النموذجية، وأنها "أقوى وأوثق وأكثر فعالية من أي وقت في التاريخ".

وشرع البيت الأبيض بالتمهيد لغياب مسألة "حقوق الإنسان" بتصريح أدلى به مستشار الأمن القومي جيك سوليفان قبيل بدء الزيارة بالقول إنّ الرئيس الأميركي جو بايدن لن يعطي دروساً لرئيس وزراء الهند ناريندرا مودي في حقوق الإنسان، واستطرد بأنّ سياسة بلاده "تقوم على أساس توضيح وجهات نظرنا بطريقة لا نسعى فيها إلى إعطاء دروس" (٢١ حزيران/يونيو ٢٠٢٣).

وانضمّ الرئيس السابق باراك أوباما إلى فريق التبرير لتجاوز "حقوق الإنسان"، ممثلاً بزيارة رئيس وزراء الهند، قائلاً في مقابلة مع شبكة "سي أن أن" الأميركية: "لقاء (الرؤساء) بالدكتاتوريين أو بقادة معادين للديمقراطية هو أحد تعقيدات الرئاسة الأميركية" (مقابلة مع شبكة "سي أن أن"، ٢٢ حزيران/يونيو ٢٠٢٣). وتنبأ أوباما قبل ذلك ببضعة أيام بأنّ الهند "قابلة للتفكك"، في سياق إشارته إلى حقوق الأقليات الدينية المهضومة، وتحديداً "المسلمين والمسيحيين وأقليات أخرى"، بحسب تغطية شبكة "بي بي سي" من واشنطن.

وربما الملاحظة الأهم بهذا الشأن في الساحة الأميركية هي "إغفال" المؤسسات البحثية والنخب السياسية الأميركية التطرق أو كيل المديح لرئيس وزراء الهند، على غير تقاليدها الجمعية، ما يشير إلى أزمة عميقة داخل المؤسسة الحاكمة بشأن تقديم البيت الأبيض "بعض" التنازلات الشكلية لضيفه الزائر، مثل إبقاء باب هجرة الأدمغة العلمية إلى الولايات المتحدة مفتوحاً.

أما طبيعة تلك "التنازلات" المشار إليها، فيمكن الاستدلال عليها في البيان الختامي المشترك الذي أسهب في التركيز على منافع التقنية الحديثة وتعزيز التجارة بين البلدين، إضافة إلى اعتبار النخب السياسية والفكرية الأميركية أن "تجديد التزام الولايات المتحدة لنيل الهند مقعداً دائماً في مجلس الأمن للأمم المتحدة" جائزة كبيرة لرئيس الوزراء الهندي.

واستطردت النخب الأميركية بأن مراسم الاستقبال الاستثنائية في البيت الأبيض والكونغرس لم تسفر عن تحقيق طموح الرئيس الأميركي بكسب اصطفاف الهند ضد روسيا، وفق متطلبات الاستراتيجية الكونية لواشنطن، بل كان تأييد رئيس الوزراء لأوكرانيا "فاتراً في أفضل الأحوال".

أجندة البيت الأبيض رمت إلى تحقيق اختراق ملموس في علاقات البلدين، بالتعويل على تبنّي الهند سياسة تعكس حجم نفوذها للوقوف أمام الصين في منطقة المحيط الهادئ – الهندي، كما تشير السردية الأميركية.

في التعاون العسكري بين البلدين وتعزيز أطر المشاركة بينهما طمعٌ في ابتعاد سياسة نيودلهي الطويلة عن الاعتماد على المعدات العسكرية الروسية. وقد جاء البيان المشترك ببند يشير إلى موافقة الهند على استخدام سلاح البحرية الأميركية موانئها لأعمال الصيانة، وإشراكها في المناورات العسكرية المشتركة، وانضمامها إلى تشكيلة الأمن الرباعية التي تضم الولايات المتحدة واليابان وأستراليا، الأمر الذي يفتح الموانئ الهندية أمام سفن بحرية تلك الدول.

في بُعد التعاون العسكري، وقّع البلدان عقوداً تجارية كبيرة شملت إنتاج محركات طائرات مقاتلة تصنعها شركة "جنرال إلكتريك" بالتعاون مع شركة "هندوستان" المملوكة للدولة، وشراء مسيّرات أميركية متطورة من طراز "MQ-9B". وغابت مسألة السلاح النووي عن الأجندة. تمتلك الهند صواريخ بالستية تحمل رؤوساً نووية وقطعاً بحرية مزوّدة بالنووي أيضاً. وقد امتلكت قنبلتها النووية بتصنيع محليّ أبهر العالم، وكانت الأولى خارج نطاق الدول الخمس الكبرى؛ الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

واقترب البلدان من إبرام "صفقة نووية كبيرة" عام ٢٠٠٥، لكنها تعثرت نتيجة تمرير قانون في الهند "أعاق شراء" المفاعلات النووية من الولايات المتحدة.

في تعقيدات التبادل التجاري، تدرك واشنطن حاجة نيودلهي إلى شراء النفط الروسي بسعر مخفّض، وبعملتها المحلية الروبية، وانعكاساتها على تحسين الأداء الاقتصادي، وتغضّ الطرف مرحلياً لعدم استفزاز الهند بفرض عقوبات عليها لخرقها الحظر الأميركي.

كما تعوّل واشنطن على استمالة الهند للانخراط في استراتيجيتها الكونية المتصادمة مع الصين وروسيا، بسياسة الإغراء، كما جاء في كلمة الرئيس بايدن الترحيبية، قائلاً: "التحديات والفرص التي تواجه العالم في هذا القرن تتطلب أن تعمل وتقود الهند والولايات المتحدة معاً".

في المحصلة العامة للزيارة، أبقت الولايات المتحدة على سياستها لهجرة العقول والكفاءات العلمية إليها، وربط العجلة الاقتصادية باحتياجات السوق الأميركية، وخصوصاً قطاع الخدمات التقنية، من "مايكروسوفت" وغيرها. أما الهند، التي تنعم بتخريج آلاف الكفاءات العلمية والمهندسين والأطباء سنوياً، فلم تستطع إنشاء شركة خدمات سيرانية، على شاكلة "مايكروسوفت" أو "غوغل"، وفشلت تباعاً في توفير فرص عمل مناسبة لتلك الكفاءات، ما يحرمها من استقلالية القرار على المديين المتوسط والبعيد. في المقابل، استطاعت الصين إنتاج خدماتها الإلكترونية وشبكة إنترنت خاصة بها تضاهي نظيراتها الأميركية، إن لم تتفوّق عليها، وأبرزها "علي بابا" و"تنسينت" و"هواوي" و"بايدو".

تعوّل واشنطن بسياسة الإغراء على استمالة الهند للانخراط في استراتيجيتها الكونية المتصادمة مع الصين وروسيا

التحليل الإخباري

حرب «باردة» بين السعودية والإمارات في حضرموت

علي ظافر
كاتب ومحلل سياسي

تمتلك حضرموت موقعاً مترامي الأطراف، وتمثل ٣٦٪ من مساحة اليمن، وتكتنز ٧٠٪ من ثروات اليمن، وترتبط جغرافياً بمأرب وشبوة والمهرة، وتمتد إلى الحدود الدولية مع سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية، وتمتلك مخزوناً استراتيجياً كبيراً من النفط، إضافةً إلى إطلالتها على البحر العربي، وصولاً إلى أعالي البحار.

في غضون الأيام القليلة الماضية، وبعد اجتماعات مكثفة منذ ٢٠ أيار/مايو، أُعلن من العاصمة السعودية الرياض تأليف "مجلس حضرموت" الذي يضم في تشكيلته شخصيات معظمها، إن لم يكن كلها، يحمل الجنسية السعودية، و"لا تملك هذه الشخصيات حضوراً سياسياً قوياً"، وفق مصادر حضرمية.

هناك ٤ تهديدات محدقة بمحافظة حضرموت، بعضها من وجهة نظر سعودية، وبعض الآخر من وجهة نظر وطنية، يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- الأول: الوجود العسكري الأميركي في مطار الريان وغيره من المواقع الاستراتيجية، وتردد المسؤولين العسكريين والسياسيين والدبلوماسيين الأميركيين إلى المحافظة، وهو، في اعتقادي، من أهم التهديدات وأخطرها.

- الثاني: مساعي الإمارات لتوسيع نفوذ ذراعها (الانتقالي) عسكريا وسياسياً وديموغرافياً... تمهيداً لإعلان فصل الجنوب عن الشمال، ولأنّ الانتقالي هو الذي يحمل طموح الإمارات وأطماعها وأجندتها في السيطرة على الموانئ والمطارات والجزر الاستراتيجية في المحافظات الجنوبية والشرقية لليمن، وهو تهديد خطر أيضاً.

- الثالث: التهديد السعودي بقضم حضرموت وضمّها أو في أقل الأحوال تأسيس فيدرالية حضرموت، على أن يتم تسييد الشخصيات ذات الميول الوهابية من الشخصيات ورجال المال والأعمال الذين يحملون الجنسية السعودية لخدمة أهدافها وأطماعها التي أشرنا إليها سابقاً، وهو تهديد خطر قديم ومتجدد.

- الرابع لا يمكن اعتباره تهديداً، لكنه من وجهة نظر السعودي قد يكون كذلك، وهو أن تسعى صنعاء لمد الجسور مع القوى والشخصيات الوطنية في حضرموت لبسط سيادة الدولة عليها، باعتبارها جزء أصيلاً من الجغرافيا اليمنية، لكن هذا يظل في إطار الاحتمالات لا التهديدات، على الأقل في المدى المنظور.

وبالنظر إلى هذه التهديدات بواقعية، من المستبعد أن تدخل السعودية ومن يمثلها في حضرموت في صراع مع الأميركي، كما أن السعودية لا ترى نفسها تهديداً، بل تقدم نفسها بطرق مختلفة. ويبقى أمامها التهديد الثاني والفرضية الرابعة (صنعاء)، وعلى الأرجح أن الرياض باتت تنظر إلى الإمارات وأداتها في الجنوب (الانتقالي) على أنهما التهديد الحقيقي لمصالحها وأطماعها في الجنوب.

يفسر ذلك أنّ الخطوة السعودية جاءت بعد الخطوة الإماراتية بشهر، وبعدما حاول عيدروس الزبيدي عقد لقاء تشاوري في حضرموت مشابه للقاء الذي عقد الشهر الماضي في عدن. وتنظر السعودية إلى الانتقالي بأنه أصبح رهاناً حققت من خلاله الإمارات مكاسب جيوسياسية عسكرية وسياسية، وبالتالي فإنّ لديها مخاوف بأن تخرج من السوق من دون حمص، كما يقال، وهذا ما دفعها إلى هذه الخطوة.

استطلاع رأي: خبراء في الشأن الإسرائيلي.. خيارات الاحتلال تجاه محور المقاومة

موقع الخنادق

ركّز مسؤولو وخبراء الاحتلال في مؤتمر "هرتزليا" الذي انعقد في أيار/مايو الماضي، على توقّع السيناريوهات السياسية والعسكرية في حال استمرت إيران بتطوير برنامجها النووي أو تمّ توقيع اتفاق نووي، مع كلّ ما يرى الاحتلال في ذلك من تهديد وجودي وتفوّق عسكري لطهران. كذلك زعم مسؤولو الجيش تهديدات بالحرب ضد حزب الله في لبنان، وخاصة في ظل الأحداث الأخيرة عند الحدود.

في هذا السياق، أجرى "مركز دراسات غرب آسيا" استطلاع رأي، شمل مجموعة من الخبراء والمختصين في الشأن الإسرائيلي حول جدّية الخيار العسكري لدى الكيان ضد محور المقاومة، مع الأخذ بعين الاعتبار الأزمة الإسرائيلية الداخلية المستمرة لـ ٢٥ اسبوعًا على التوالي.

وكانت الأسئلة، هي الآتية:

١- هل يستطيع الكيان المؤقت خوض مواجهة مع إيران؟ وهل وصل إلى لحظة الضرورة؟

٢- هل يتصور الكيان إمكانية النجاح في حرب شاملة مع محور المقاومة؟

٣- موقف الولايات المتحدة الأمريكية من التصعيد العسكري في المنطقة في مواجهة في غرب آسيا إلى جانب حرب أوكرانيا؟

٤- إلى أي درجة يمكن للمبادرة الاستباقية أن تشكل عامل دفع للإسرائيلي ولو على حساب مغامرة؟

٥- ما هو تأثير توقيع اتفاق نووي مؤقت مع إيران على نوايا الكيان الحربية؟

وقد خلصت أجوبة الخبراء الى الاستنتاجات الآتية:

- إن خوض كيان الاحتلال مواجهة مع إيران، منفردًا، هو أمر معقّد، على المستويين السياسي والعسكري، كما أنه لم يصل للضرورة بعد. فالمواجهة ليست سهلة فنّيًا وإجرائيًا، نظرًا لتوزع المنشآت ووجود حماية ودفاعات قوية متعددة الطبقات بالإضافة إلى عوامل أخرى، وهنا الأمر لا يتعلق بإمكانية العدوان إنما بالقدرة على النجاح. إلا أنّ ذلك لا يمنعه من أن يبذل جهده لتجنيد أي دعم لتنفيذ أي عمل عسكري ضدها.

- لن يستطيع الاحتلال المبادرة للدخول في حرب شاملة مع محور المقاومة، حيث أنه سيتضرّر بشكل كبير جدًّا في هذه الحالة ولن يحقق الإنجاز. بالتالي، لن يتورط في مغامرة للدخول في معركة متعددة الجبهات في ظل غياب الاستعدادات الأمريكية الكافية، وتخوّفه وشكّه في إمكانية نجاحه.

- إن موقف الولايات المتحدة واضحًا في سعيها للوصول إلى اتفاق مع طهران، بالإضافة إلى أن الإدارة الحالية تميل إلى تجنب التصعيد بسبب التوتر في قضايا استراتيجية مهمة لها، كالمنافسة مع الصين والحرب في أوكرانيا. إلا أنه في حال وقوع التصعيد، لن تترك الكيان يتلقّى الضربة لوحده، بل ستحاول وتتدخّل وستدعمه وتقف إلى جانبه بدون شكّ ولكن لن تخطّط معه.

- هناك استبعاد لضربة استباقية غير محسوبة تجاه إيران والجبهة الشمالية، فكلّ المعطيات لا تجعل المفاجأة مفيدة في هذه التحديات الكبيرة، وشديدة الخطورة عليه. وإن كان هناك توجّه الإسرائيلي محتمل، فيكون بتوجيه ضربة استباقية في لبنان لتسهيل هجوم ممكن على إيران لاحقًا. أما على المستوى الفلسطيني، فيمكن أن يبادر إذا توفرت الفرصة لـ "هدف ثمين".

- إن أي اتفاق نووي مع إيران سيحدّ من خطر توجيه ضربة إسرائيلية لها وبعدها عن المغامرة العسكرية التي ستكون أكثر تعقيدًا وصعوبة، مع ترجيح الاستمرار بالقيام بعمليات أمنية. ولن يقدم الكيان على أي معركة ضد إيران دون موافقة أميركا.

- فشلت البنية الاستراتيجية التي حاول الاحتلال بناؤها على مدار سنوات طويلة في المنطقة لفرض سيطرة طويلة الأمد عليها.

- يتخوّف الكيان من توقيع الاتفاق كونه سيعطي لإيران تفوّقًا عسكريًا كبيرًا في المنطقة يؤثر على وجوده وقراراته وسيطرته. إذ باتت إيران تشكّل رقمًا في صناعة وامتلاك وتطوير الأسلحة الصاروخية والعسكرية ومدّها إلى المنطقة، ما يعني أن هناك خطرًا وجوديًا حقيقيًا على الكيان.

خوض كيان الاحتلال مواجهة مع إيران، منفردًا، هو أمر معقّد، على المستويين السياسي والعسكري